بهذه الخاصية فنى هذا اثبات العلم وكونه زايدا مسئلة اخرى
تتعلق بالقول فى مسئلة سواد حلاوة وستاتى ان شاء
الله تعالى سشه نفاة الصفات اما الفلاسفة
فقد نفوا الصفات بالكلية فلم يثبتوا للبارى تعالى معنى
ولا حالا ولا وجها واعتبارا بل صفاته ترجع عندهم اما
الى سلب او اضافة او ما هو مركب من سلب واضافة
وانما حملهم على ذلك ان ذلك على زعمهم يلزم منه الكثرة
فى واجب الوجود بذاته وهو منافى للوحدة الواجبة له
وتناهوا فى ذلك الى ان نفوا ان يكون للبارى تعالى ماهية
وراء كونه موجودا فقالوا انه عين ماهيته وارادوا
بالانية الوجود قالوا لانه لو كان فى حقيقته امر زائد على
الوجود لكان كثرة فى واجب الوجود وربما عبروا عن
ذلك بان قالوا اثبات امر زايد على مطلق الوجود يلزم
منه ان يكون ذات واجب الوجود مركبة والتركيب ليشعر
بالجواز المنافض للوجوب وهو ينفيه عندكم الحدوث وقد
قام الدليل على قدمه هذا كله شبههم فى نفس نفى الصفات
المعنوية والنفسية والاعتبارات التى يسمونها الذاتية
ويقولون فى نفى صفات المعانى عنه لو كانت ثابتة فاما
ان تكون ذاتية فيلزم التركيب كما فى القسم الاول مع انكم
تحيلون ان تتركب حقيقته من ذوات عديدة فنستغنى
عن اقامة الدليل على ابطال هذا القسم وان لم تكن ذاتية
فهى عارضة وكل عارض معلل فيلزم تعليل هذه الصفات
اعنى صفات المعانى قالوا وانتم ايضا تمنعون تعليل الوجود
ونحن وان جوزناه فهو ممتنع ههنا لمنافاة وجوب الوجود
بالذات فهذا حاصل كلامهم فى هذا الباب والجواب عن
كلامهم ان نقول اما اثباتكم وجودا مطلقا وزعمكم انه
هو

هو حقيقة واجب الوجود فنقول اولا معقولية الوجود
بما هو وجود والذات بما هى ذات اما ان يتساويا فى
المعقولية بالنسبة الى الذوات كلها او لا فان تساوت
وقد ثبت الاختلاف بين الواجب والجايز فى الاحكام
العقلية فواجب الوجود مخالف بما لا تحصل به المخالفة
والمخالفة مما تمنع به المشاركة محال فى العقل فان كل حكم
ثبت لواجب الوجود يكون باعتبار امر وقعت الشركة
بينه وبين جايز الوجود وان لم يكن معقول الوجود
متساويا فلم يفهم معنى الوجود الثابت له ويمتنع ان
يقام عليه الدليل فان كل مدلول لابد ان يكون فيه قضية
يتطرق اليها التصديق والتكذيب وكل قضية كذلك
لابد ان يفهم كل مفرد من مفرداتها اولا ليتضح فهم نسبة
احدهما الى الآخر ولابد ان يكون كل مفرد من مفردى المطلب
ثابتا فى مقدمة من مقدمتى الدليل الا ان احد الاوسط يجتمع
مع كل واحد منهما فى مقدمة فاذا حذف لزم التقاء الطرفين
وهو النتيجة فاذا لم يكن حقيقة الوجود معهومة اولا قبل
اضافته ثم يضاف اليه لم يصح استنتاجه من الدليل
مضافا اليه فان قالوا بتخصيص الوجود بالوجوب وبه
تحصل المخالفة قلنا الوجوب ايضا حكم عقلى ثبت لمطلق
الوجود وهو مشترك بين الموجودات فما ثبت للموجود
باعتبار كونه وجودا لزم اطراده فى كل وجود وعند ذلك
يجب وجود الجايز واجتماع الوجوب والجواز على موضوع
واحد محال وان اثبتوا خصوصية زائدة على الوجود
لزم منه الكثرة والتركيب المحذوران عندهم قال بعض
متاخريهم انما يلزم التركيب من الجنس والفصل والوجود

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)